

Distr.: General
18 October 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي، رمضان لعمامرة، يحيل بموجبها بلاغاً صدر عقب الاجتماع الـ ٢٤٥ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. والرسالة أرسلت إلي بصفتي الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روهانا روغوندا
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، لقد اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على المستوى الوزاري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لاستعراض الحالة في الصومال. واتخذ المجلس عدداً من القرارات الحاسمة لتعزيز ما يبذله الاتحاد الأفريقي من جهود متواصلة، ولا سيما عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتحسين آفاق السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

ولا حاجة للتأكيد بأن عدداً من هذه القرارات يحتاج إلى دعم وتأييد مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي تقرر أن يجتمع لمناقشة الحالة في الصومال في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأحيل طيه البلاغ الذي أصدره مجلس السلام والأمن في نهاية الاجتماع (انظر الضميمة). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن والمجموعة الأفريقية على هذا البلاغ. وأعتمد على مساهماتكم الفعالة بل وعلى مساهمة المجموعة الأفريقية في التوعية وحشد الدعم اللازم من مجلس الأمن نظراً للطابع الملح للحالة في الصومال وللحاجة إلى بذل جهود متجددة في التصدي للتحديات الجسام التي يواجهها البلد.

(توقيع) رمضان لعمامرة
مفوض السلام والأمن

البلاغ الصادر عن الاجتماع الـ ٢٤٥ لمجلس السلام والأمن

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه الـ ٢٤٥ الذي عقد على المستوى الوزاري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، المقرر التالي بشأن الحالة في الصومال:

إن المجلس:

١ - يحيط علماً بتقرير رئيس اللجنة المعنية بالحالة في الصومال والبيانات التي أدلى بها ممثلو حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، والأمم المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأوغندا وبوروندي باعتبارهما بلدين مساهمين بقوات والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؛

٢ - يشير إلى مقرراته وبياناته الصحفية السابقة عن الحالة في الصومال؛

٣ - يكرر التزامه باحترام وحدة الصومال وسيادته وسلامته وأراضيه، ويؤكد من جديد دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية. كما يكرر التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبالعمل على تعزيز الأمن لتهيئة بيئة أكثر مواءمة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية للقيام بواجبها، ومساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية، بما فيها قوات الأمن والشرطة والمؤسسات العامة، وتيسير العمل الإنساني، بينما توفر في حدود مواردها المساعدة للمحتاجين من الصوماليين؛

٤ - يرحب بقيام رئيس المفوضية، تمشياً مع المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، بتعيين رئيس غانا السابق جيرمي جون رولينغز في منصب الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصومال، ويناشد المجلس الأطراف الصومالية وجميع شركاء الاتحاد الأفريقي أن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع الرئيس رولينغز أثناء عمله داخل القارة وخارجها معاً، على إعطاء دفع للدعم المتزايد للجهود المبذولة لتوطيد السلام والمصالحة في الصومال. ولهذا الغرض، يشجع المجلس الممثل السامي على العمل في إطار من التعاون والتنسيق الوثيقين مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان المنطقة، بالإضافة إلى الأمم المتحدة وشركاء آخرين للاتحاد الأفريقي؛

٥ - يعرب عن القلق إزاء الحالة الأمنية السائدة في مقديشو بوجه خاص وفي الصومال بوجه عام، ويدين بأشد العبارات العنف المتأجج وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من

أعمال العنف الشنعاء، بما فيها الهجمات بقذائف الهاون العشوائية وعمليات التفجير الانتحارية والاعتقالات التي تستهدف أفراداً من الشعب الصومالي والحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتي تنفذ بتوجيهات ودعم من عناصر أجنبية، ويدين كذلك انتشار هذه الأعمال الإجرامية في المنطقة وخارجها التي تشهد عليها التفجيرات الخسيسة التي وقعت في كمبالا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠؛

٦ - يعرب عن القلق إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في مقديشو ومناطق أخرى من الصومال، حيث شهدت قيام قوات حركة الشباب وحزب الإسلام بمنع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى تلك المناطق وترهيبهم وشن الهجمات عليهم في انتهاك لأحكام القانون الإنساني الدولي، وإزاء تخفيض التمويل المخصص للأنشطة الإنسانية. ويشيد المجلس بجميع الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني في الصومال، ويعرب عن التقدير للبلدان والمنظمات التي تقدم الدعم للأنشطة الإنسانية في ذلك البلد، ويحث أعضاء المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء للداء الموحد من أجل الصومال والالتزام بالمرونة اللازمة حياله؛

٧ - يكرر التزام الاتحاد الأفريقي باحترام حرمة حياة البشر على النحو المبين في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي ويؤكد من جديد، مع الإشارة بوجه خاص إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في الصومال، التزام الاتحاد الأفريقي بالتقيد التام بأحكام القانون الإنساني الدولي واحترامها الكامل في أثناء عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس المفوضية على القيام، كجزء من مجمل جهودها الرامية إلى تحسين حماية المدنيين، بتعميم إدماج مشروع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين العاملين في بعثات دعم السلام، الذي وضع إثر الندوة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، في أنشطة البعثة بما أنها تبذل قصارى جهدها لتفادي وقوع إصابات عرضية بين المدنيين؛

٨ - يكرر كذلك التزام الاتحاد الأفريقي باحترام وتعزيز حقوق الإنسان في القارة ويرحب، في هذا الصدد، بالإجراءات التي اتخذتها حتى الآن المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الحالة في الصومال. وفي هذا الصدد، يحث المجلس الحكومة الاتحادية الانتقالية على تلبية الطلب المقدم من المفوضية لإرسال بعثة تقصي حقائق عنها إلى الصومال للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك كيما يتسنى الاضطلاع بالزيارة بشكل جدي؛

٩ - يلاحظ الجهود المبذولة في معالجة مشكلة القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، بما فيها الجهود المبذولة في سياق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعمليات البحرية الحالية المنفذة في المنطقة والجهود الإقليمية الحالية، ويؤكد أن أي حل دائم

لهذه المشكلة يتطلب معالجة فعالة وسريعة للمشاكل الكامنة داخل الصومال نفسه، كما يتطلب القضاء على الآفات الأخرى التي تتسم بالخطورة ذاتها والتي تؤثر على سبل رزق الشعب الصومالي ورفاهه، وعلى الأخص إلقاء النفايات السامة وصيد الأسماك غير المشروع قبالة السواحل الصومالية. ويطلب المجلس إلى المفوضية أن تواصل وتكثف جهودها الرامية إلى اتباع نهج شامل إزاء مسألة القرصنة يستند إلى قرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة واستنتاجات حلقة العمل المعنية بالأمن البحري والسلامة البحرية، التي عقدت في أديس أبابا في يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بما في ذلك وضع وإبرام اتفاقية دولية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة القرصنة. ويطلب المجلس كذلك إلى المفوضية أن تنشئ فريقاً عاملاً تقنياً لتحليل الوضع وتقديم إسهامات في مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بمقاضاة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر بهدف زيادة نطاق شمول تلك المبادرات. كما يطلب المجلس أن توجه التعبئة أيضاً، بما فيها المتعلقة بالموارد، التي يديرها المجتمع الدولي في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر، صوب دعم الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في البر؛

١٠ - يلاحظ مع القلق الشديد التطورات السياسية الأخيرة، ولا سيما الخلافات والانقسامات الناشئة داخل قيادات المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والمأزق الناشئ في البرلمان الاتحادي الانتقالي والتأخير الحاصل من حين لآخر في تنفيذ المهام الانتقالية بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي وعملية جيبوتي، وهي عوامل قوضت مجتمعةً إلى حد خطير قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على الاضطلاع فعلاً بمسؤولياتها وما بذلته من جهود لغاية الآن سعياً لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة. ويؤكد المجلس أن الصوماليين، ولا سيما قادتهم، يتحملون المسؤولية الرئيسية عن استعادة السلام والأمن والاستقرار في بلدهم، ويحث بشدة قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع الجهات المعنية الأخرى على إظهار التفاني في القيادة والعزيمة ووحدة الهدف بما يخدم أفضل مصالح الصومال، فبدون هذه الإجراءات، لن يتسنى حدوث أي تغيير جذري في الحالة في الصومال مهما كان حجم المساعدة الخارجية المقدمة إليه؛

١١ - يحيط علماً بتعيين رئيس وزراء جديد، ويدعو المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى التحرك بسرعة مدروسة للقيام بما يلي:

١' كفالة إقرار البرلمان الاتحادي الانتقالي لرئيس مجلس الوزراء الجديد وتشكيل حكومة جديدة؛

٢' وضع خارطة طريق بشأن إدارة الفترة الانتقالية المتبقية مع تحديد واضح للأولويات السياسية والأمنية والمتعلقة بإعادة الإعمار بما يتواءم مع عملية جيبوتي؛

٣' القيام على وجه السرعة بإكمال المهام الانتقالية المعلقة، بما فيها العملية الدستورية التي ينبغي إنجازها بإجراء مشاورات على مستوى البلد والحصول على إسهامات من المغتربين، مع مراعاة أن تاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١ سيصادف نهاية الفترة الانتقالية؛

٤' مواصلة الاتصال بجميع الصوماليين المحيين للسلام بروح من الشمولية، مع مراعاة أن عملية جيبوتي للسلام ما زالت تمثل الأساس الوحيد للسلام والمصالحة في الصومال. ويحث المجلس بقوة الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنة والجماعة على اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ السريع والتام لما قطعاه من الالتزامات بموجب الاتفاق الذي أبرماه في أديس أبابا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠؛

٥' القيام على وجه الاستعجال بإقرار مشروع الخطة الوطنية للأمن والاستقرار واعتماد تقرير تقييم القطاع الأمني لضمان إمساك الجهات الوطنية بزمam الأمور وإتاحة المجال للشركاء لدعم تنفيذهما؛

١٢ - يطلب إلى رئيس المفوضية، عن طريق ممثله الخاص للصومال، توسيع نطاق المشاورات مع ممثلي صوماليلاند وبونتلاند، في إطار الجهود العامة المبذولة لتعزيز الاستقرار في هاتين المنطقتين ودعم السلام والمصالحة في الصومال بأكمله؛

١٣ - يلاحظ الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المفوضية لتنفيذ مقررات الدورة العادية الخامسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في كمبالا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، ويؤيد في هذا الصدد التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٢ إلى ٧٥ من تقرير رئيس اللجنة المعنية بالحالة في الصومال، الذي بمجرد تنفيذه ستمكن البعثة، ضمن إطار ولاية معززة، من تحسين دعم عملية السلام والمصالحة، بما في ذلك تحقيق المهام الانتقالية المتبقية، وتحسين الحالة الأمنية وتمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من الاضطلاع بمسؤولياتها في تقديم المساعدة لإنشاء مؤسسات حكومية فعالة تشمل قوى الأمن والشرطة والمؤسسات العامة، ودعم وتيسير بناء السلام والإنعاش والجهود الإنسانية. ويؤيد المجلس على وجه التحديد القوام الجديد للقوة المؤلفة من ٢٠ ٠٠٠ جندي، مزودين بالقدرات الجوية والبحرية اللازمة (الفقرة ٦٨)، ومن عنصر شرطة معزز قوامه ٦٨٠ ١ شرطيا،

يشمل ٥٦٠ خبيراً بشؤون الشرطة من الخبراء القائمين بمهمة وثمانى وحدات من الشرطة المشكلة يتكون كل منها من ١٤٠ شرطياً (الفقرة ٧٤) ومن عنصر مدني معزز؛

١٤ - يدعو على وجه الاستعجال الدول الأعضاء إلى تقديم ما يلزم من أفراد عسكريين وآخرين، بمن فيهم أفراد شرطة، إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتبلغ قوامها المأذون به حديثاً، وإلى المساهمة في تعبئة الموارد اللوجستية والمالية الضرورية، مع مراعاة حاجة أفريقيا إلى إبداء عزيمة متجددة وإحساس بالتضامن مع الصومال، أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية؛

١٥ - يقدر الدعم القيم، بما فيه السياسي والمالي واللوجستي، الذي قدمه حتى الآن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين، ومنهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة والشركاء الثنائيون الآخرون، والذي جعل جهود الاتحاد الأفريقي المتواصلة المبدولة من أجل الصومال أمراً ممكناً، ويدعوهم كذلك، وعلى الأخص مجلس الأمن، إلى اتخاذ القرارات المطلوبة الآن. بما يتواءم مع مسؤولية المجلس الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين من خلال ما يلي:

١' إقرار المفهوم المنقح للعمليات ولقوام البعثة المأذون به حديثاً، وهو ٢٠.٠٠٠ جندي للعنصر العسكري و ١.٦٨٠ فرداً لعنصر الشرطة الذي يشمل ٥٦٠ خبيراً بشؤون الشرطة من الخبراء القائمين بمهمة، و ٨ وحدات من الشرطة المشكلة التي يتكون كل منها من ١٤٠ شرطياً وعنصر مدني معزز؛

٢' الإذن بمجموعة تدابير دعم معززة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمول عن طريق أنصبة الأمم المتحدة المقررة، على أساس قوام البعثة المأذون به حديثاً، وتوفير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك المعدات الكبرى والصغرى، ودفع بدلات القوات بمعدلات الأمم المتحدة، للتأكد من أن البعثة تتلقى دعماً كافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب المجلس توفير هذا الدعم للبعثة داخل الصومال وخارجه، حسب الاقتضاء؛

٣' القيام، استجابة لطلب الاتحاد الأفريقي والمنطقة، بفرض حصار بحري ومنطقة حظر للطيران فوق الصومال لمنع دخول عناصر أجنبية إليه، وكذلك الرحلات الجوية والسفن التي تحمل الأسلحة والذخائر إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال التي تشن هجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية

وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسكان الصوماليين. وفي هذا الصدد، يبحث المجلس مجلس الأمن على الطلب إلى العمليات البحرية التي تنفذ قبالة سواحل الصومال أن تقدم، وبإذن منه، مزيداً من الدعم المباشر والملموس لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي تحدد أساليبه فيما بعد بين البلدان والمنظمات المعنية من جهة والاتحاد الأفريقي من جهة أخرى؛

٤' ضمان التنفيذ الفعال للجزاءات المتخذة ضد جميع أولئك الذين يعرقلون عملية السلام والمصالحة في الصومال، من خلال ما يقدمونه على وجه التحديد من دعم مالي ومادي ولوجستي إلى الجماعات التي تشن هجمات على الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

٥' التعامل مع مسألة القرصنة قبالة الساحل الصومالي على نحو شامل بهدف معالجة جذورها الكامنة بصورة فعالة والتهديدات الأخرى التي تساوئها خطورة والتي تمس سبل كسب العيش للشعب الصومالي ورفاهه، ولا سيما صيد الأسماك غير المشروع وإلقاء المواد والنفايات السامة قبالة سواحل الصومال؛

٦' إعادة تأكيد التزامه بنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال من خلال إعادة تغيير الشعار الذي تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموجبه ووضع جدول زمني لهذا النشر على وجه السرعة؛

١٦ - يدعو المجتمع الدولي عموماً، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومنظمة المؤتمر الإسلامي والولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي وأنواع الدعم الأخرى إلى البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية. ويؤكد المجلس أيضاً الأهمية الحاسمة لمواصلة وتعزيز الدعم التقني واللوجستي والمالي المقدم إلى قوات الأمن والشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية لتمكينها من الاضطلاع بدورها على أتم وجه، بالإضافة إلى ضرورة تقديم دعم كاف في مجالات بناء قدرات قطاعات أخرى من قطاعات الحكومة، بما فيها الإدارة والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، ولا سيما ضمن إطار إعلان اسطنبول؛

١٧ - يكرر، مرة أخرى، تقديره لحكومي بوروندي وأوغندا لالتزامهما الثابت بالنهوض بقضية السلام والمصالحة في الصومال ويرحب بالتزامهما واستعدادهما للمساهمة بمزيد من القوات والموارد للبعثة. ويشارك المجلس مشاعر حكومي جمهورية بوروندي وجمهورية

أوغندا وأسر الجنود الذين فقدوا أعز ما يملكون في سبيل تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال؛

١٨ - يدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى المساهمة بما يلزم البعثة من قوات وأفراد آخرين. ويثني المجلس على جهود المفوضية لتشكيل القوات ويطلب إليها كذلك أن تواصل تكثيف تلك الجهود والمساعي المتصلة بها الرامية إلى ضمان توافر الموارد اللازمة للبلدان التي يمكن لها أن تساهم بقوات؛

١٩ - يلاحظ مع الارتياح والامتنان المساهمات الهامة التي تقدمها مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته، ولا سيما الاتحاد الأفريقي ومكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتفانيها ولما تضطلع به من عمل جيد في دعم جهود السلام والأمن والمصالحة والإنعاش في الصومال. ويعرب المجلس عن تقديره العميق للممثل الخاص لرئيس المفوضية، السفير بوباكار غاووسو ديارا، وللقيادة العسكرية والشرطية للبعثة ولجميع أفراد البعثة لما أبدوه من تفان والتزام؛

٢٠ - يطلب إلى رئيس المفوضية أن يحيل هذا البلاغ إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة التماساً لدعمه ولمشاركة جميع شركاء الاتحاد الأفريقي بفعالية في حشد المزيد من الدعم للجهود المتواصلة في الصومال؛

٢١ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.